

Distr.
GENERAL

S/1994/1344
25 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، قدمت إلى المجلس تقارير عن الحالة في رواندا في ٣ آب/أغسطس (S/1994/924) و ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/1994/1133)، وعن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1994/1308). كذلك قدمت إلى المجلس إفادات إعلامية شفوية عن التطورات في رواندا وعن الحالة فيما يتعلق باللاجئين الروانديين. ويقدم هذا التقرير استكمالا للحالة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، فضلا عن التوصيات المتعلقة بالدور المستمر للأمم المتحدة في رواندا.

ثانيا - النواحي السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شهدت الحالة في رواندا تطورات إيجابية وسلبية على حد سواء. فلا تزال حكومة الوحدة الوطنية ذات القاعدة العريضة تشدد على تهيئة الأحوال التي تتيح لأكثر من مليوني لاجئ من اللاجئين الروانديين و ١,٥ إلى مليوني شخص من المشردين داخل البلد إمكانية العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حيواتهم في بيئة مأمونة. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بتركيز جهودها على ضمان الأمن العام، واستعادة الإدارة المدنية وتعمير الهياكل الأساسية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. بيد أن الحكومة لا تزال تواجه عقبات كؤودة تحول دون بلوغ هذه الأهداف، في أعقاب الحرب الأهلية، حيث حدث تدمير شبه تام للهياكل الأساسية في رواندا، ولا يتوفر سوى عدد قليل من الأشخاص المدربين وقدر محدود من الموارد المالية والمادية.

٣ - وفي حين لا تزال الأحوال غير مستقرة وغير آمنة في العديد من أنحاء البلد، توجد بعض الدلائل الأولية على إحراز تقدم. ولقد شرع القطاع الخاص في تجديد أنشطته بفتح الحوانيت والأسواق وبإعادة فتح صناعات الخدمات وزيادة النشاط الزراعي. كذلك بدأت عملية إعادة فتح المدارس.

..../

251194 251194 94-46475

٤ - كذلك دعت الحكومة صراحة إلى الإنصاف في معاملة اللاجئين والمشردين العائدين، وإلى المصالحة بين جميع الفئات السياسية. ولا يزال الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء يخاطبون الحشود الجماهيرية في المدن الكبيرة داعين إلى المصالحة والسلم والعدالة. وقد جرى التأكيد على هذه الالتزامات في الخطاب الذي أدلى به الرئيس بيزيمونغو أمام الجمعية العامة يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وخلال الاجتماع غير الرسمي الذي عقده مع أعضاء مجلس الأمن في نفس اليوم.

٥ - وثمة خطوة أخرى نحو المصالحة الوطنية تتمثل في ضم أكثر من ٢٠٠٠ جندي من قوات الحكومة الرواندا السابقة في الجيش الوطني لرواندا. كذلك جرى اختيار جميع حكام المقاطعات، فيما عدا واحد، من القطاع المدني. وفي جنوب غربي البلاد، جرت إعادة تعيين اثنين من الحكام التابعين للإدارة السابقة. وكما جاء في تقرير المورخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1994/1308)، يقوم ممثلي الخاص بوزع ضباط الإعلام السياسيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على المقاطعات لمساعدة قادة الحكومة والمجتمعات المحلية على تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الإدارة المدنية.

٦ - بيد أنه، خلافاً للحياة المتزايدة للقطاع الخاص، لا تزال عملية تنشيط أنشطة القطاع العام مكبلة بسبب الافتقار الحاد للموارد. ففي حين يوجد مجلس للوزراء، لا يؤدي وزراء الحكومة مهامهم على النحو الوافي بالغرض، لأن الحرب الأهلية دفعت بأعداد هائلة من ملاك الإدارة الحكومية والشرطة ورجال القضاء إلى مغادرة البلاد. وفي حين بذلت جهود لمساعدة الحكومة من حيث توفير الموارد الأساسية، لا تزال الأنشطة الحكومية معاقة بسبب الافتقار إلى لوازم مثل الهاتف والحاسوب ووسائل النقل والمعدات المكتبية والوقود. ولا تزال الاحتياطات النقدية غير كافية لدفع المرتبات أو لتغطية مدفوعات أساسية أخرى. وهذه المشاكل تشكل عاملاً رئيسياً في عدم قدرة الحكومة على ترجمة تصريحاتها العلنية فيما يتعلق ببناء صرح الأمة إلى برامج وتدابير ملموسة.

٧ - ومما أعاق كذلك عملية إعادة الأحوال إلى مجراها الطبيعي في رواندا الافتقار إلى الموارد اللازمة لاسترداد خدمات الطاقة والمياه والمواصلات السلكية واللاسلكية وخدمات البلديات أو للبدء في إزالة ما قدر بقاربة مليون لغم قيل إنها بثت في الريف.

٨ - ونظراً لانعدام الموارد المالية الكافية لاستعادة القطاع العام، لا يزال الجيش يوفر الموظفين اللازمين لبعض القطاعات المدنية للحكومة. فهو يقوم بكل مهام الشرطة والدرك تقريباً، وبخدمات السجون، بالإضافة إلى توفير الأفراد اللازمين للقيام ببعض الوظائف الإدارية في المقاطعات. كما أن عجز الحكومة عن دفع مرتبات موظفي القطاع العام بالكامل، أو عن وضع الأساس اللازم للأمن الفعال في كافة أنحاء البلاد، أدى أيضاً إلى حوادث تنم عن الإحباط للصوصية مما يقوض مناخ الأمن والاستقرار الذي تحاول الحكومة تهيئته. وفي هذا الصدد، وردت أنباء مفادها أن أكثر من ٦٠ فرداً من أفراد الجيش الوطني لرواندا تعرضوا لإجراءات تأديبية بسبب أفعال تنطوي على سوء السلوك، شمل بعضها حالات انتقام بلا محاكمة.

..../

94-46475

٩ - وفي حين أن الافتقار للموارد المالية ظل يشكل عاملاً رئيسياً يعيق الأنشطة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، توجد بعض الأسباب للاعتقاد بأن بوسع الحكومة أن تفعل المزيد، حتى مع مواردها الشحيحة، لضمان ادماج جميع الروانديين في العملية السياسية. وقد أكد رئيس رواندا لممثلي الخاص أنه تبذل جهود مستمرة لجعل الحكومة أكثر شمولاً عن طريق دعوة بعض أعضاء الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية، وهي الحزب السياسي الرئيسي الوحيد غير الممثل حالياً في الحكومة؛ إلى الانضمام إليها. بيد أن من المقرر أن يجتمع البرلمان الرواندي يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ولكن لن تمثل فيه إلا الأحزاب السياسية التي ذكرت في اتفاق أروشا والتي تشترك حالياً في الحكومة، وكذلك الجيش والدرك، وسوف تشغل المقاعد التي خصصت أصلاً للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية من قبل أحزاب أخرى.

١٠ - ولقد أدى تشريد سكان روندا على نطاق واسع إلى مشكلة متعاضمة تتمثل في مطالبات حقوق الملكية المتعلقة بحيازة الأراضي والمطالبات المضادة. فلقد عاد قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين طالت غيبتهم منذ منتصف تموز/يوليه وهم يطالبون الآن بالملكات التي كانت في حوزتهم فيما مضى. وعاد بعض اللاجئين ممن فروا منذ عهد قريب إلى ديارهم فوجدوا أن ممتلكاتهم الآن في حوزة آخرين. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أوجز وزير الإعلام الرواندي الموقف الرسمي للحكومة فيما يتعلق بالعودة الطوعية والمصالحة الوطنية وشدد، في هذا الصدد، على تصميم الحكومة الحازم على حماية ديار وممتلكات كل مواطن وعلى توزيع الأراضي على العائدين الجدد كي تيسر بذلك إعادة توطينهم وتساعد في ضمان هذه العملية على نحو مناسب ومنظم. وشدد على أن الاستيلاء بطريقة غير مشروعة على دار أو ملكية شخص آخر لا يعد أمراً غير مقبول فحسب وإنما غير قانوني أيضاً. وأكد رئيس رواندا ومجلس الوزراء على هذه السياسة أمام الحشود في مناسبات عديدة.

١١ - بيد أنه توجد دلائل على أن الحكومة، رغم هذه التصريحات العلنية، تواجه صعوبة متزايدة في تنفيذ هذه السياسة. فلقد حاول بعض اللاجئين العائدين منذ عهد قريب استعادة حقوقهم في الملكية ولكنهم، كما قيل، إما أدينوا كمجرمين وجرى إلقاء القبض عليهم أو ببساطة أبعادوا عنها بالتخويف. ولقد تسربت هذه الأنباء إلى معسكرات اللاجئين وغدت تشكل عاملاً من عوامل إبطاء سرعة العودة إلى رواندا.

١٢ - وفي تقريره المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1994/1308)، وصفت بالتفصيل الشواغل الأمنية في مخيمات اللاجئين الروانديين، لا سيما المخيمات الموجودة في زائير، وطرحت على مجلس الأمن عدداً من الخيارات التي قد يرغب في أن ينظر فيها من أجل معالجة هذه المسألة. ولا تزال الحالة الأمنية في هذه المخيمات تزداد سوءاً. ونتيجة لذلك، قامت بعض المنظمات غير الحكومية منذ عهد قريب بسحب عملياتها من هذه المخيمات وتقوم أخرى بالنظر في سحب هذه العمليات، لأن ازدياد تحكم الميليشيات في توزيع المؤن الغوثية يجعل إيصال هذه المؤن إلى اللاجئين المحتاجين بصورة مأمونة يكاد أن يكون مستحيلاً. وفضلاً عن ذلك، توجد دلائل متعاضمة على أن الحكومة السابقة والميليشيات تقوم بتخزين المؤن الغوثية لأغراضها الخاصة.

١٣ - ويوجد أيضا ما يدل على أن قوات الحكومة الرواندية السابقة تعكف بنشاط على تجنيد وتدريب قوات جديدة، من مخيمات اللاجئين في زائير أساسا، وأيضا من المخيمات الموجودة في تنزانيا. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن قوات الحكومة الرواندية السابقة والمليشيات تقومان، انطلاقا من مخيمات اللاجئين أيضا، بتكثيف الحملة الدعائية الموجهة ضد الحكومة الجديدة وبصفة خاصة ضد الجيش الوطني لرواندا. وهذه الأنشطة مدعاة للقلق لأنها تعني أن هاتين الجهتين تعدان لاستئناف المجابهة.

١٤ - وفي تقريره المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/1994/1133)، شددت على أهمية تقديم معلومات وقائعية وموضوعية عن الحالة في مخيمات اللاجئين وفي روندا على السواء، وعن أنشطة الأمم المتحدة في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بإنشاء مرفق للبث الإذاعي. وفي الوقت الحاضر، يوجد جهازان للإرسال قوة الواحد منهما ١٠٠ واط، واحد لتغطية مدينة كيغالي والآخر لتغطية الجزء الغربي من البلاد. واعتبارا من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شرع في عمليات تجريبية للبث الكامل، تدوم بضعة ساعات في اليوم، وذلك باستخدام جهاز الإرسال المركب حاليا في مباني البعثة في كيغالي. وفي حين أن هذا المرفق المنخفض الطاقة لا يستطيع أن يغطي إلا منطقة حول كيغالي ويبلغ قطرها ٢٠ كيلومترا، من المتوقع أن يتم بنهاية هذا العام تركيب أجهزة إرسال أقوى تستطيع تغطية البلاد بأسرها، وكذلك مخيمات اللاجئين. وسوف تدرج الاحتياجات المالية، بما في ذلك ملاك الموظفين اللازمين، في اقتراح الميزانية المقبل الذي سوف يقدم إلى الجمعية العامة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الحكومة، بالرغم مما بذل من جهود متكررة، لم تقم بعد بالموافقة على طلب البعثة المتعلق بالسماح لها رسميا بمحطة بث وبتخصيص تردد لهذه المحطة. ويحدوني الأمل في أن تستجيب الحكومة بالموافقة على هذه الطلبات في المستقبل القريب.

ثالثا - النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان

١٥ - واصلت مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تضطلع بدور في الحالة في رواندا، نشاطها خلال الفترة قيد الاستعراض. فقام المقرر الخاص، السيد رينيه ديغني - سيغني، بزيارة إلى رواندا في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، كما سافر إلى تنزانيا وزائير. وقامت لجنة الخبراء بزيارة إلى رواندا في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. والآن تمكنت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، التي بادر بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، من إنشاء سبعة مكاتب إقليمية، وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وصل إلى رواندا نحو ٦٠ من موظفي شؤون حقوق الإنسان والمحققين الخاصين، من إجمالي عددهم المنتوى البالغ ١٤٧. ومن المتوقع أن يصل إلى رواندا، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، ٤٠ آخرين من مراقبي حقوق الإنسان وأفرقة خبراء الطب الشرعي.

١٦ - وقد تابع المقرر الخاص ولجنة الخبراء أداء مهامهما على النحو المحدد بموجب الولايات المنوطة بكل منهما. وفي أعقاب آخر زيارة قام بها المقرر الخاص إلى رواندا، قدم تقريره الثالث (A/49/508-S/1994/1157). ووفقا لقرار مجلس الأمن ٩٣٥ (١٩٩٤) المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، من المتوقع أن

تقدم اللجنة تقريرها الختامي إلى" بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. كما أتوقع أن أتلقى النتائج التي خلص إليها المقرر الخاص ولجنة الخبراء عن تحقيقاتها في عمليات القتل المزعومة التي ارتكبتها، على سبيل الانتقام، قوات الجيش الوطني الرواندي. ومما تجدر الإشارة إليه، في هذا الصدد، أنني ذكرت، في تقريرتي المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/1994/1133)، أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد حصلت، أثناء بعثة أوفدت لتقييم مدى توافر الشروط اللازمة للعودة الآمنة للاجئين، على معلومات تضيد، فيما يبدو، بأن جنود الجيش الوطني الرواندي قد يكونون متورطين في عمليات قتل منظمة لأفراد طائفة الأغلبية في رواندا. كما ذكرت أن المقرر الخاص ولجنة الخبراء سيجريان تحقيقات دقيقة في تلك الادعاءات.

١٧ - ويزيد الاعتراف بأن مجرد وجود موظفي الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان وظهورهم للعيان يكون لهما أثر إيجابي في المجتمعات المحلية التي يتم وزعهم فيها، ولا سيما كعامل لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وإنني أشاطر مجلس الأمن رأيه، الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/1994/59)، بأن من شأن وجود مراقبي حقوق الإنسان ووزعهم السريع أن يساعد على تهيئة مناخ من الثقة ويسهم في إيجاد بيئة أكثر أمناً، مما قد يشجع، بدوره، على عودة اللاجئين إلى ديارهم في رواندا. وقد مكّنت التبرعات الأمم المتحدة من وزع ما يربو على ثلث الرقم الذي استهدفته للمراقبين وهو ١٤٧. إلا أن استمرار المساعدة وزيادتها أمر ضروري للسماح بوزع العملية على الوجه الكامل والاضطلاع بفعالية بالمهمة الجليلة المنوطة بها. وإنني أناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية المطلوبة.

١٨ - وبموجب القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قرر مجلس الأمن إنشاء محكمة دولية لغرض واحد هو محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٩ - ومن الحيوي بالنسبة للمجتمع الدولي، وبالنسبة لرواندا التي طلبت أصلاً إنشاء محكمة دولية (انظر S/1994/1115)، أن يقام العدل بفعالية وعلى أسرع وجه ممكن من أجل منع وقوع انتهاكات أخرى ومن أجل المساهمة في عمليات المصالحة الوطنية وإعادة إحلال السلم والحفاظ عليه. وإنني أتابع بنشاط، على النحو الذي طلبه المجلس، إنجاز الترتيبات العملية اللازمة كي تؤدي المحكمة الدولية مهامها بفعالية، وبصفة خاصة وحدة التحقيقات/الادعاء التابعة لها في كينغالي، وتعيين موظفي وحدة نائب المدعي العام وموظفي الدعم والشؤون الإدارية. وفي هذا الصدد، وضع المفوض السامي لحقوق الإنسان الخدمات التي تؤديها الوحدة الخاصة للتحقيقات، المنشأة في إطار العملية الميدانية لحقوق الإنسان، تحت تصرف المدعي العام للمحكمة الدولية، بغرض متابعة أعمال التحقيق التي بدأت في إطار الولاية المنوطة بالمقرر الخاص ولجنة الخبراء. وعندما تتطور العملية وتتاح معلومات أخرى، سأقدم بتوصيات بشأن المواقع التي يمكن أن يقيم فيها مقر المحكمة. وإنني على ثقة من أن الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ستستجيب للنداء الصادر عن مجلس الأمن لتقديم مساهمات فيما يطلب من أموال ومعدات وموظفين وخدمات أخرى لضمان إنشاء المحكمة وسير أعمالها بسهولة ويسر.

رابعاً - النواحي العسكرية

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا عددها المأذون به بالكامل وهو ٥٥٠٠ فرد من جميع الرتب. ويجري حالياً وزع القوة على النحو التالي:

(أ) القطاع ١ (شمال - شرق): اكتمل الآن وزع السرية النرويجية البالغ عددها ٣٣١ فرداً. كما جرى وزع ٤٠ من المراقبين العسكريين في جميع أنحاء القطاع (انظر الخريطة في المرفق):

(ب) القطاع ٢ (جنوب - شرق): ما زالت مجموعتا الفصائل (الغانية والنيجيرية) تعملان في القطاع، ومن المقرر تعزيزهما بسرية من غانا بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وحسب حالة الأمن في القطاع ٤ وما يترتب عليها من مدى الحاجة إلى قوات في ذلك القطاع، من المتوقع أن يصل قوام الوزع في القطاع ٢ إلى كتيبة، في نهاية المطاف. ويعمل في القطاع ٤٣ من المراقبين العسكريين:

(ج) القطاع ٣ (جنوب): جرى مؤخراً تعزيز سرية المشاة المستقلة من ملاوي التي تعمل في القطاع ٣ (١٦٥ فرداً من جميع الرتب) بسرية مستقلة ثانية عدد أفرادها ٢٠٠ (مالي). ويواصل المراقبون العسكريون البالغ عددهم ٤٣ القيام بأعمال الدورية في القطاع:

(د) القطاع ٤ (جنوب - غرب): قُسم القطاع ٤ الى قطاعات فرعية بسبب انعدام الأمن في المنطقة. وما زالت الكتيبة الغانية تعمل في القطاع الفرعي ٤ ألف (في غيكونغورو) ومن المتوقع أن يجري وزع الكتيبة الزامبية على الوجه الكامل وهي (حالياً ٣٢٤ فرداً من جميع الرتب) في ذلك القطاع الفرعي بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وما زالت الوحدة الافريقية المشتركة (٧٨٧ فرداً من جميع الرتب من تشاد والسنغال وغينيا - بيساو والكونغو والنيجر) والكتيبة الاثيوبية (٨١٠ أفراد من جميع الرتب) تضطلعان بعمليات في القطاعين الفرعيين ٤ باء (سكيبووي) و ٤ جيم (كيانغوغو) على التوالي. ويجري وزع نحو ٨٠ من المراقبين العسكريين في القطاع ٤:

(هـ) القطاع ٥ (شمال - غرب): اكتمل الآن وزع الكتيبة التونسية (٨٢٦ فرداً من جميع الرتب) في القطاع ٥. ويجري وزع ٤٣ من المراقبين العسكريين في هذا القطاع:

(و) القطاع ٦ (مدينة كيغالي): في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ جرى وزع فريق متقدم قوامه ٣١٩ فرداً من جميع الرتب من الوحدة الهندية. ومن المتوقع أن يكتمل وزع الكتيبة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويقع في هذا القطاع مقر قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ومقر فريق المراقبين العسكريين. كما تعمل في القطاع ٦ العناصر المتخصصة من كندا (الاتصالات والسوقيات والخدمات الطبية): والمملكة المتحدة (السوقيات والخدمات الهندسية والخدمات الطبية); وأستراليا (المستشفى الميداني).

٢١ - وكما هو مبين في تقرير المورخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/1994/1133)، لم يكن وزع قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا منتظما، فقد سار الوزع ببطء إلى حد ما في الفترة من أيار/مايو لغاية منتصف تموز/يوليه ثم بدأ يتعزز باطراد في أواخر تموز/يوليه، ليستمر على هذا المنوال طوال الفترة المشمولة بالتقرير؛ مما أثر على مقدرة البعثة على توفير الدعم السوقي الكافي إلى القوات التي جرى وزعها خلال الفترة التي ازدادت فيها سرعة التعزيزات، وعلى قدرة البعثة عموما على الاضطلاع بفعالية بالولاية المنوطة بها. وفي حين تغلبت الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات، بدعم من عدد من الدول الأعضاء، على كثير من القيود السوقية، حدثت حالات تأخير لم تكن متوقعة في ترتيبات النقل وفي توفير المعدات اللازمة لإمدادات الوحدات ودعمها.

٢٢ - ومن أجل ضمان توفر ما يلزم لكل الوحدات من معدات ودعم سوقي حتى تضطلع بمهامها بفعالية، وفر عقد تجاري لتقديم الخدمات قدرا من الدعم السوقي إلى البعثة منذ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبالرغم من أنه من المتوقع زيادة مستوى الدعم الذي يوفره المتعاقد بالانسحاب المقرر للوحدتين البريطانية والكندية (بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ونهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ على التوالي)، فإنه ليس من المستصوب الاعتماد كلية على الترتيبات التجارية للدعم السوقي في ظل حالة الأمن الراهنة في رواندا. ولهذا السبب، تبذل حاليا الجهود في سبيل استبقاء عنصر عسكري صغير للسوقيات من نحو ١٥٠ فردا. وإنني آمل أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لتقديم الدعم اللازم لهذه الجهود.

٢٣ - وفي تقرير المورخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أشرت إلى ما كنت أتوقعه، مع إدخال الوحدات الجديدة، من أن يتجاوز مؤقتا قوام قوة البعثة، المستوى المأذون به. وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كان قوام القوة يصل إلى ٦٠٦ ٥ أفراد من جميع الرتب. وبانسحاب الوحدة البريطانية ووزع الوحدتين الهندية والزامية بالكامل، من المتوقع أن يصل قوام القوة إلى نحو ٨٦٠ ٥ فردا من جميع الرتب بنهاية عام ١٩٩٤. إلا أنه بالنظر إلى عمليات الانسحاب والتناوب المتوقعة، فسيقلص خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥ هذا القوام ليصل إلى مستواه المأذون به. ومازال عدد المراقبين العسكريين عند المستوى المأذون به وهو ٣٢٠.

٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض استمرت البعثة في المساعدة في نقل اللاجئين والمشردين داخليا العائدين بمحض اختيارهم إلى ديارهم، مع مواصلة توفير الحماية إلى السكان المعرضين للخطر في مختلف المناطق وفي مخيمات المشردين في رواندا. وتعمل البعثة حاليا مع الوكالات الإنسانية وحكومة رواندا لوضع وتنفيذ استراتيجية ترمي إلى إغلاق مخيمات المشردين في رواندا تدريجيا بضمان العودة الاختيارية لمن يشغلونها إلى ديارهم. وفي ضوء تصاعد حوادث الأمن، قامت أيضا قوات البعثة والمراقبون التابعون لها بتكثيف مهامهم في مجالات الرصد والمراقبة وأعمال الدورية.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت نوعا ما مشكلة القيود المفروضة على تحركات أفراد البعثة، والتي أوردت وصف لها في تقرير المورخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر. إلا أن إصرار القادة المحليين

للجيش الوطني الرواندي على ضرورة حصول البعثة على إذن مكتوب رسمي من خلال وزارة الدفاع بشأن كل عمليات الوزع، عطل البعثة كثيرا عن الوفاء بولايتها على الوجه الفعال بل ومنعها أحيانا من ذلك. فضلا عن ذلك، فإن دوريات البعثة تَمْنَع أحيانا من الوصول الى مناطق محددة دون تقديم سبب أو تفسير مقنع. ومن أجل حسم هذه المسألة، فإن البعثة تعمل مع السلطات في كيغالي على الانتهاء من وضع الترتيبات لعقد اجتماعات بانتظام بين رؤساء الأركان وضباط العمليات في البعثة وفي الجيش الوطني الرواندي على التوالي، بغرض تحسين التنسيق بينهم.

خامسا - الشرطة المدنية

٢٦ - في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك ٨٠ من بين مراقبي الشرطة المأذون بهم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وعددهم ٩٠، كان قد تم وزعهم في منطقة البعثة. وكما أشير إليه أعلاه، فنظرا إلى أنه لم تكن هناك قوة شرطة أو جنود درك بالمعنى الحقيقي حينما أنشئت الحكومة في ١٩ تموز/يوليه، فقد أسندت مهام الشرطة إلى قوة صغيرة من جنود الدرك تتألف أساسا من جنود تابعين للجيش الوطني الرواندي. وبناء على طلب الحكومة، شرعت البعثة في برنامج للتدريب على أعمال التحقيق والأعمال الروتينية الأساسية الخاصة بالشرطة. وفي بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، رحب رئيس المجلس، في جملة أمور، بالمساعدة التي تقدمها البعثة إلى الحكومة في جهودها المبذولة من أجل إنشاء قوة شرطة موحدة جديدة وحث البعثة على مواصلة تقديم هذه المساعدة.

٢٧ - ويقوم عنصر الشرطة المدنية بالبعثة حاليا بتدريب الأشخاص الذين رشحتهم الحكومة للعمل في الخدمتين اللتين ستشكلان هيكل الشرطة في رواندا، وهما "قوة الدرك الوطنية" و "شرطة المقاطعات". وساعدت البعثة بالفعل في تدريب ١٠٢ من أفراد قوة الدرك (٩٩ طالبا عسكريا، و ٣ معلمين)، وقد تخرجوا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر وتم وزعهم حاليا في أنحاء البلد. وتتوخى البعثة تدريب ٣٠٠ طالب آخر خلال برنامج مكثف يستغرق ١٦ أسبوعا والذي بدأ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ١٠٠ طالب، جرى اختيارهم من الطلاب الذين تم تدريبهم بالفعل، من المقرر أن يحضروا برنامجا مكثفا آخر مدته ١٢ أسبوعا لتأهيلهم لكي يصبحوا معلمين في المستقبل.

٢٨ - ويشارك عنصر الشرطة المدنية أيضا في الجهود الرامية إلى إعادة وإصلاح نظام العقاب في إطار تنفيذ خطة الانتقال من حالة الطوارئ إلى الحالة الطبيعية في رواندا والتي تحدد المجالات ذات الأولوية التي تتطلب مساعدة تقنية ومالية على السواء. وفي إثر طلب قدمته السلطات القضائية المعنية، قامت الشرطة المدنية التابعة للبعثة بزيارة سجن كيغالي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. ووجد أفراد البعثة أن السجن، الذي شيد أصلا ليتسع لـ ٢٠٠٠ من السجناء، يضم حاليا ما يربو على ٥٠٠٠ شخص، من بينهم ١١١ من النساء و ٩٥ من الأطفال، ويصل معدل الوفيات إلى ٥ أشخاص يوميا. وتفيد التقارير بأن أوضاعا مماثلة تشمل السجون في مدينتي بوتاري وغيتاراما. وتندرج الاحتياجات الرئيسية اللازمة لإصلاح السجون في رواندا في مجالات الإقامة والصحة والمرافق الصحية والأسرة والملابس والأمن.

٢٩ - وبغية تلبية هذه المسؤوليات المتزايدة، فإن عنصر الشرطة المدنية بالبعثة يتطلب مزيداً من المراقبين الناطقين بالفرنسية. وتواصل الأمانة العامة بذل جهود مضاعفة لتدبير مراقبي الشرطة الإضافيين ممن يتمتعون بالمؤهلات اللغوية اللازمة من أجل تمكين عنصر الشرطة المدنية بالبعثة من الوصول إلى قوته المأذون بها.

سادساً - النواحي الإنسانية

٣٠ - تفرض الحالة الإنسانية الراهنة داخل رواندا على المجتمع الدولي أزمة ملحة ومعقدة بصورة غير عادية. ورغم أن الحالة الطارئة داخل رواندا قد خفت حدتها بالمعنى التقليدي، فإن هناك ما لا يقل عن ١,٥ إلى ٢ مليون من المشردين لا يزالون يعتمدون على المساعدة المقدمة من خلال الإعانات التي توفرها الوكالات. بيد أن البلد يواجه عموماً حالة طوارئ واضحة إذ تجد المؤسسات الحكومية نفسها عاجزة عن دعم الهياكل الأساسية للبلد وعن توفير الرعاية لأهلها. والمجتمع، بالمعنى الأعم للكلمة، هو عرضة للخطر.

٣١ - ويحيط بدولة رواندا ما يربو على مليونين من اللاجئين الروانديين في مخيمات تنتشر على طول الحدود في زائير وبوروندي وتنزانيا. والعودة الاختيارية لهؤلاء اللاجئين هي أمر حاسم من أجل عودة الأوضاع في رواندا إلى حالتها الطبيعية. ومع ذلك، وكما أشير إليه أعلاه، فإن ما يجري في مخيمات اللاجئين هذه، وبخاصة في زائير، من عمليات مضايقات تتسم بالعنف ومن تضليل إعلامي، تحول دون عودة اللاجئين الحقيقيين إلى الوطن.

٣٢ - وتشبه حالة المشردين في داخل رواندا حالة اللاجئين الموجودين على حدود البلد. وتؤدي عمليات الترويع داخل المخيمات والخوف من حدوث عمليات انتقامية إلى إجهاض الحاجة الماسة إلى إعادة المشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم المحلية داخل البلد. وكما ذكرت في تقرير المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/1994/1133)، فإن توطين المشردين داخلياً بصورة إنسانية ليس فقط من القضايا التي تشكل شأغلاً إنسانياً لكنه أيضاً مسألة ذات عواقب عملية مباشرة. وهناك تصور في المناطق التي تستضيف مخيمات المشردين داخلياً بأن المقيمين في هذه المخيمات يعيشون حياة أفضل ممن يعيشون خارجها. وهذا التصور يولد بصورة متزايدة توتراً بين السكان المحليين وسكان المخيمات. وفي الوقت ذاته، فإن مواقع المخيمات تشغل أراضي زراعية هناك حاجة ماسة إليها، وهي تشكل خطراً إيكولوجياً متزايداً. وعلاوة على ذلك، فإنه ما لم يعد الكثيرون من سكان هذه المخيمات سريعاً إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها داخل بلدهم، فسيضيع عليهم موسم الزراعة، وبالتالي سيعتمد البلد بصورة متزايدة على المعونة الغذائية. وأخيراً، فإن إعداد برنامج فعال لإعادة توطين المشردين داخلياً سيسهم في إيجاد مناخ من شأنه أن يفضي إلى إعادة اللاجئين.

٣٣ - وقد بذل ممثلي الخاص في رواندا كل جهد ممكن من أجل العمل مع السلطات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المعنية الأخرى، من أجل وضع استراتيجية عاجلة

لمعالجة مسألة المشردين داخليا. وهو في سبيله، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، وعن طريق منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، إلى وضع صيغة نهائية لاستجابة إنسانية موحدة من أجل مواجهة هذه الأزمة. وتستهدف هذه الاستجابة الاعتماد على موجودات وقدرات جميع المنظمات المشاركة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، من أجل الشروع في برامج لتوطين المشردين داخليا قبل بداية موسم الأمطار. وبرامج التوطين هذه، والتي ستشارك في إعدادها السلطات الحكومية المختصة ومجتمع المساعدة الإنسانية الدولية في رواندا، سيقوم برصدها مراقبو حقوق الإنسان الذين سيقوم بوزعهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٣٤ - وفي عدة مناطق هامة في مختلف أنحاء البلد، لا يزال وجود الألغام الأرضية يعرقل برامج العائدين وأنشطة الإنعاش. وتبذل الجهود الآن لتحديد هذه المناطق ولتكثيف حملات التوعية الخاصة بالألغام. ومع ذلك، فمن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به بشأن التوعية بالألغام وإزالتها. ذلك أن بشاعة التشويه وفقد الأرواح بسبب الألغام، لا سيما بين الأطفال، هي أمر لا يمكن احتماله.

٣٥ - وتواصل المنظمات الدولية والمنظمات المعنية الأخرى تقديم المساعدة التي يكون المشردون وقطاعات المجتمع الضعيفة الأخرى في أشد الحاجة إليها. وتبذل جهود محددة للتصدي لمحنة الأطفال غير المصحوبين، ولمتابعة برامج الاستدلال على أماكن وجود الأسر، فضلا عن وضع برامج للدعم النفسي لمن يعانون من الصدمات الحادة. وفي الوقت ذاته، يستمر تقديم المزيد من المساعدة التقليدية. ويجري حاليا بذل جهود جديدة للشروع في برامج للتوعية بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والوقاية منه. ويجري توفير البذور والآلات الزراعية، عن طريق وزارة الزراعة، لمساعدة قرابة ٣,٥ مليون شخص في رواندا. ويستمر تقديم المساعدات الغذائية، كما يجري سريعا تنفيذ مشاريع المياه في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويجري إعداد البرامج التعليمية لسد الثغرات إلى أن يتم إعادة نظام التعليم العادي.

٣٦ - ومن الأهمية بمكان التأكيد على الجهود التي يبذلها الكثير من المنظمات الإنسانية بغية تعزيز قدرة الحكومة على الفور. وتبذل الجهود لاستعادة شكل ما من الهيكل المؤسسي عن طريق توفير المركبات ومعدات المكاتب الأساسية، وصرف الأموال سريعا لاستعادة توليد الكهرباء والأنشطة المماثلة. وعلى سبيل المثال، فإن الصيدلية المركزية الحكومية تقوم بعملها الآن، وقد زادت وزارة الصحة من قدرتها، وتم إنشاء مخزن لسلسلة التبريد لتولي مهمة توزيع اللقاحات.

٣٧ - ويجب النظر إلى جميع هذه الجهود في إطار ما يواجهه أي برنامج فعال لإعادة الحالة إلى طبيعتها من تحديات هائلة. ومثلما سبقت الإشارة إليه سابقا، فإن الحاجة إلى إحلال الاستقرار في المجتمع الرواندي نفسه هي من الأمور التي تركز عليها الأزمة الإنسانية التي تواجهها حكومة رواندا والمجتمع الدولي العامل في المجال الإنساني. ولتحقيق ذلك، سيتربط على المجتمع الدولي أن يوفر الدعم اللازم لضمان عدم تحول الجيش إلى قوة تعبت بالاستقرار الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، إذا كان لا بد من حماية حقوق الإنسان على أساس دائم للمشردين داخليا والعائدين من خارج رواندا، فيجب تقديم مساعدة عاجلة لاستعادة قوة

الشرطة والنظام القضائي في البلد. ويجب تعزيز قدرة الحكومة على توليد الدخل. وعلى نحو مواز، يجب إعادة السلطات الحكومية التي تعنى برعاية الشعب الرواندي.

٣٨ - وستتاح للمجتمع الدولي عدة فرص للاستجابة لهذا التحدي الإنساني. وكان ممثلي الخاص قد وضع خطة الانتقال من حالة الطوارئ إلى الحالة الطبيعية في رواندا تحدد المجالات التي تتطلب المساعدة بصورة ملحة، وقام بتقديمها إلى المانحين المحتملين. وبناء على طلب الحكومة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد في عملية تنظيم اجتماع مائدة مستديرة من المقرر عقده يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر في جنيف. وسيتيح هذا الاجتماع للحكومة وللمجتمع المانحين الدولي فرصة التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المتعلق بالسياسة عموماً، علاوة على النظر في متطلبات الانتعاش الأساسية. وفي إطار هذا الحوار، ستشكل آراء الحكومة عنصراً أساسياً فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية خلال عام ١٩٩٥. وسيسبق اجتماع المائدة المستديرة إصدار نداء موحد مشترك بين وكالات الأمم المتحدة، حدد له الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وهذا النداء الذي سيكون حصيلة الجهود المشتركة للحكومة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية، سيركز بشكل أساسي على متطلبات محددة خاصة بحالة الطوارئ وكذلك على احتياجات الانتعاش القصيرة الأجل. ويعتزم ربط هذا النداء باحتياجات الإنعاش المتوسطة الأجل والأطول أجلاً بالنسبة للجهات المسؤولة عن التنمية.

٣٩ - وينبغي الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه، عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، أنشئ صندوق استثماري لتمويل برامج تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية والإنعاش في رواندا. ويعتبر الصندوق الاستثماري قناة مفيدة لتوجيه التبرعات من أجل تلبية الاحتياجات الفورية لحكومة رواندا. ومما يدعو للأسف، أن مانحاً رئيسياً واحداً فقط قدم مساهمة ذات شأن في هذا الصندوق. وأحث المانحين الآخرين على أن يحذوا حذوه.

سابعاً - النواحي المالية

٤٠ - في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين (A/49/375 و Corr.1 و Add.1)، طلبت من الجمعية العامة أن تقوم بتوفير الموارد اللازمة للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهذا الموضوع معروض حالياً على الجمعية العامة.

٤١ - وحتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا منذ بدء هذه البعثة ١٧,٦ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة المتعلقة بجميع عمليات حفظ السلم حتى هذا التاريخ ١,٥ بليون دولار. ويوضح هذا بجلاء ما تواجهه الأمم المتحدة من مصاعب مالية.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٤٢ - من الواضح أن الحالة في رواندا لا تزال حرجية وأن البلد لا يزال يواجه مشاكل عصبية. وبينما أشعر بالتشجيع لما تبذله الحكومة من جهود، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لإعادة حالة الاستقرار، لا تزال تنشأ تهديدات وتحديات جديدة من شأنها أن تزيد من تعقيد حالة صعبة أصلاً، وتعرض للخطر ما أحرز حتى الآن من تقدم محدود. وعلى وجه الخصوص، فإن جنوح مخيمات اللاجئين نحو التسليح قد وضع المجتمع الدولي أمام معضلة شائكة. وبينما لا تزال الأزمة الإنسانية المتمثلة في محنة اللاجئين، والمشردين داخلياً، تعد مثاراً لقلق بالغ، فإنه من غير المقبول أن تستخدم المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين الحقيقيين ليس فقط في تهديد أمن مخيمات اللاجئين بل أيضاً لتهديد استقرار رواندا. وفي تقرير المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1994/1308)، عرضت أفكاراً بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة مشكلة انعدام الأمن في المخيمات ولضمان عدم التقويض الكامل للجهود الإنسانية الرامية إلى حماية اللاجئين وتحقيق عودتهم الاختيارية والأمنة.

٤٣ - وقد أكدت لي حكومة رواندا عزمها وتصميمها على تعزيز الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى تحقيق العودة الاختيارية والأمنة إلى الوطن، والمصالحة الوطنية. وإنني أدعو الحكومة إلى كفالة ترجمة ذلك التصميم في إجراءات وبرامج محددة، وإن كانت تعوزها الموارد المالية الكافية في الوقت الراهن وفي تقرير المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت نهجاً ذا شقين لتهيئة المناخ اللازم لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الدائم. واشتمل ذلك النهج على معالجة الأمن في مخيمات اللاجئين، وفي الوقت نفسه، على تدابير لمساعدة الحكومة على تهيئة الظروف في رواندا التي يمكن في ظلها إعادة وإدماج أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخلياً.

٤٤ - ويوفر الانتقال من حالة الطوارئ إلى الحالة الطبيعية في رواندا، وكذلك اجتماع المائدة المستديرة المقبل تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والنداء الموحد المشترك بين الوكالات، للمجتمع الدولي فرصة كبيرة للاستجابة لما تحتاج إليه الحكومة من مساعدة من أجل إنعاش وتعمير رواندا. وهذه الجهود الرامية إلى إعادة الأوضاع في رواندا إلى حالتها الطبيعية وتحقيق الاستقرار فيها من شأنها أن تجتذب اللاجئين والمشردين للعودة إلى الوطن مما يسهم في عملية تحقيق المصالحة الوطنية وتوطيد السلم الذي تحقق منذ وقت قريب. بيد أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ما لم تعالج الحكومة والمجتمع الدولي، على السواء، ودون إبطاء، حالة عدم الاستقرار الراهنة فإن المشاكل الباقية والتهديدات الناشئة قد لا تعرض للخطر فحسب ما تم إنجازه حتى الآن، لكنها قد تدفع برواندا إلى الوراء وتبعث من جديد شبح تجدد الصراع.

٤٥ - وأود أيضاً أن أشدد على أهمية الجهود التي تبذلها الحكومات في المنطقة ومنظمة الوحدة الإفريقية، فيما بينها وبالتعاون مع الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حلول دائمة لمشاكل رواندا. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٧/٤٩ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عقد

مؤتمر إقليمي بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين، والعائدين والمشردين، وسيتم تنظيمه بالاشتراك مع منظمة الوحدة الإفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما قرره مجلس الأمن مؤخرًا، بموجب قراره ٩٥٥ (١٩٩٤)، من إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي خلال الصراع الأخير في ذلك البلد من شأنه أن يساعد في المستقبل على ردع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز السلم والمصالحة الوطنية. وإنني أرحب بما أكدته حكومة رواندا من استعدادها للتعاون مع المحكمة رغم تصويتها السلبي في مجلس الأمن.

٤٦ - وقد أكد رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/1994/59)، على الأهمية التي يوليها المجلس لدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، التي يعد حضورها المحايد والمستقل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتهيئة أوضاع آمنة في رواندا. وأن البعثة، بوصفها مركز تنسيق لجهود المجتمع الدولي في رواندا، هي في موقع قوي يؤهلها لتوفير القيادة المنسقة اللازمة للمضي قُدما بعملية السلم والمصالحة بوجه عام.

٤٧ - بيد أن شعب رواندا نفسه هو الذي يجب عليه، في نهاية المطاف، أن يحل مشاكل بلده. وليس بوسع المجتمع الدولي سوى تقديم المساعدة. وإنني أدعو الحكومة إلى ضمان إفساح المجال أمام جميع الروانديين للقيام بدور في عملية المصالحة وبناء الدولة من خلال إجراء حوار مفتوح بين جميع الفئات. وكذلك فإن توثيق التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي يُعد عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار.

٤٨ - وفي ضوء التقدم المحرز، والتحديات التي لا تزال ماثلة في المستقبل، فإنني أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وخلال هذه الفترة، ستقوم البعثة بمواصلة مهامها الحالية وبتعزيز ما تقوم به من دور في إطار مساعيها الحميدة بغية تيسير التحرك بخطى أسرع نحو السلم والمصالحة الوطنية. وستواصل البعثة أيضا تقديم دعمها للجهود الحالية الرامية إلى التوصل إلى نهج إقليمي لمواجهة المشاكل التي أوجدتها الأزمة في رواندا. وكما أوصيت في تقرير المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه ينبغي لهذا النهج الإقليمي أن يشمل عقد مؤتمر دولي لتحديد الحلول الطويلة الأجل لضمان السلم والأمن والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

المرفق
